

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. مصطفى العساف .

وعضوية القضاة السادة

داود طيبة ، حسان العميرة ، فايز بني هاني ، عدنان الشيباب .

المميز ——— ز :

أيمن وليد سعيد القواسمة .

وكيله المحامي غازي العتوم .

المميز ضده:

زياب صالح زياب أبو سويلم .

وكيله المحامي عيد أبو صعليك .

بتاريخ ٢٠١٧/٤/١١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى ذات الرقم (٢٠١٦/٥٠١١٣) تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٦ والقاضي برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق جنوب عمان في الدعوى ذات الرقم (٢٠١٥/٤٨) تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٢ والمتضمن : (إلزام المدعى عليه بتأدية مبلغ (١٤٢٧٢,٧١) ديناراً ورد المطالبات بما زاد على ذلك للمدعي وإلزام المدعى عليه بالمصاريف والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة الواقع بتاريخ تسجيل الدعوى في ٢٠١٥/١/١٤ وحتى السداد التام وتضمينه مبلغ (٧١٣,٦٣) ديناراً بدل أتعاب محاماة) وتضمن المستأنف المصارف ومبلغ (٣٥٦) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى من حيث مقدار الأجر إذ إن الأجر الشهري للتمييز كما هو ثابت في ملف الدعوى هو مبلغ (٢٥٠) ديناراً وإن سائر المبالغ التي كان يحصل عليها هي عبارة عن مصروف للرحلة وليست إكرامية أو استحقاقات أخرى سنداً لنص المادة الثانية من قانون العمل.

• لهذا السبب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

• بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي زياب صالح أبو سويلم أقام الدعوى الصلاحية الحقوقية رقم (٢٠١٥/٤٨) لدى محكمة صلح جنوب عمان ضد المدعى عليه أيمن وليد سعيد القواسمة لمطالبته بحقوق عمالية مقدرة بمبلغ (١٥٩٠٠) دينار على سند من القول :

١- عمل المدعي لدى المدعى عليه بمهنة سائق بموجب عقد عمل شفوي غير محدد المدة اعتباراً من ٢٧/٤/٢٠١٢ واستمر في عمله إلى أن قام المدعى عليه بفصله عن العمل فصلاً تعسفياً بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٤ دون سابق إشعار أو إنذار وبلا مبرر من القانون وكان آخر راتب تقاضاه مبلغ (٢٥٠) ديناراً بالإضافة إلى إكرامية شهرية لا تقل عن (١٣٠٠) دينار.

٢- المدعى عليه قام بفصل المدعى فصلاً تعسفياً بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٤ .

٣- المدعى كان طيلة فترة عمله يعمل أيام الجمع والأعياد والعطل الدينية والرسمية ولم يدفع له بدلاً عنها كما أنه لم يمنح إجازته السنوية عن آخر سنتين من عمله .

٤- يستحق المدعى نتيجة عمله لدى المدعى عليه هذه الفترة وفصلهم له عن العمل فصلاً تعسفياً الحقوق العمالية التالية :

- بدل فصل تعسفي = ٣١٠٠ دينار .
- بدل إشعار = ١٥٥٠ ديناراً .
- بدل العمل في الأعياد الدينية والرسمية = ١٣٩٤,٨٢ ديناراً .
- بدل العمل أيام الجمع = ٤٦٤٩,٤ ديناراً .
- مكافأة نهاية خدمة = ٣٧٤٥,٨٣ ديناراً .
- بدل إجازات = ١٥٥٠ ديناراً .

٥- طالب المدعى المدعى عليه بالوفاء بحقوقه العمالية إلا أن المدعى عليه تمنع عن ذلك الأمر الذي استوجب إقامة هذه الدعوى .

وبعد أن باشرت محكمة الدرجة الأولى إجراءات المحاكمة واستكمالها أصدرت بنتيجة المحاكمة قرارها بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٦ القاضي بإلزام المدعى عليه بتأدية مبلغ (١٤٢٧٢,٧١) ديناراً ورد المطالبة بما زاد على ذلك بالإضافة للمصاريف والفائدة القانونية ومبلغ (٧١٣,٦٣) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتض المدعى عليه بالقرار فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان حيث أصدرت قرارها رقم (٢٠١٦/٥٠١١٣) بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٦ القاضي ببرد

الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمنين المستأنف المصاريف ومبلغ (٣٥٦) ديناراً
أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم يرتضِ المستأنف - المدعى عليه - بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز وتقدم
وكيل المميز ضده بلائحة جوابية خلال المدة القانونية .

وعن سبب التمييز ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف باعتمادها الأجر الشهري
للمميز ضده مبلغ (١٥٥٠) ديناراً علماً أن الأجر الشهري هو مبلغ (٢٥٠) ديناراً وأن
المبالغ التي كان يحصل عليها هي عبارة عن الحد الأعلى لمصروف الرحلة
وليست إكرامية حسب العرف الساري .

ورداً على ذلك فإن المميز كان قد وجه اليمين الحاسمة للمميز ضده وقد
تضمنت صيغة اليمين الحاسمة مقدار الأجر الشهري البالغ (٢٥٠) ديناراً ومقدار
الإكرامية البالغة (١٣٠٠) دينار وقد قام المميز ضده بحلف اليمين الحاسمة التي
تضمنت مقدار أجره الشهري والإكرامية .

وحيث إن اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد المتداعيين لخصمه ليحسم
النزاع.

وحيث إن مقدار الأجر الشهري والإكرامية قد حُسمت باليمين الحاسمة وإن
الإكرامية تعتبر جزءاً من الأجر وفقاً لمفهوم الأجر المنصوص عليه في المادة الثانية
من قانون العمل وكما فسره الديوان الخاص بتفسير القوانين بموجب القرار
رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٣ وبالتالي فإن ما يثيره المميز بسبب التمييز
لا يرد على القرار المميز ويتعين رده .

أما بخصوص الجواب فإنه بردنا على سبب التمييز ما يعني عن بحثه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٨ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب . ع

lawpedia.jo